

مشكلة الأكراد الخاسر الوحيد هو الوطن

• بقلم: د. عبد الرزاق عيد
إن ما حدث في الجزيرة السورية يؤشر إلى بداية التشقق في بنية العمارة السلطوية الشمولية التي بنت جمهورية (الخوف والصمت) في سورية، أي بداية تشقق خطاب (قومي) بلاغي شعاري، يقوم على التوحيد اللفظي للوطن، انطلاقاً من وعي سحري يرى الحقيقة قائمة في الاسم وليس في الجسم، في الكلمات وليس في الوقائع، فحسبنا أن نتغنى بالوحدة الوطنية لكي تستدعي هذه الوحدة كواقع متحقق، بغض النظر عن كل الاحتقانات الاثنية والخراجات الطائفية التي تتعاور جسد الوطن.

المهم أن لا نذكرها، أن لا نتلفظ باسمها، فالذكر، الاسم هو الذي يستدعيها، تماماً كما نتعوذ بالله من ذكر الشيطان أو الجن أو الحديث عن (ذلك المرض) أي (السرطان) الذي ينخر العظام، والخلايا... فسرطان الفتوية الطائفية والاثنية الذي يعيش في الدماغ الثقافي والوعي الاجتماعي السوري، علينا أن لا نذكره لكي لا يحضر، ففي ذكره يكمن حضوره، فالخطورة - إذن - لا تكمن في واقعه، بتموضعه، بتمفصله في كل الجسم الوطني، بل بالتفوه بـ"ملفوظه" عندها ستطلق التهم والإدانان والتنديد بالطائفية، وتنبثق كل الأرواح الشريرة الساكنة تحت السطح.

الفتوي يحقق على الأرض منجزاته ومكاسبه وامتيازاته، واستحوذه (النضالي) النهمة الذي لا يشبع والذي ليس له قرار على كل ما تطاله يده باسم الوطن والعروبة والحرية والاشتراكية، لكنك ستكون أنت العلماني التنويري العقلاني الديموقراطي طائفياً حتى ولو كان لك عشرات المؤلفات الداعية إلى كل المعاني السالفة، لأنك تفوهت بذكر شيطان المحظور!

يموت مريض السرطان في بلادنا، بلاد التعوذ بسحر الكلمات، دون أن يجزؤ - يوماً - هو ومن حوله من التلفظ بذكر السرطان، حتى بعد موت المريض، يقولون: مات بـ(ذلك المرض)...

كان يكفي الأكراد في سورية أن نشبع حاجتهم لتحقيق الذات الثقافية والوطنية والقومية، أن نقدم لهم من كرمنا العربي كميات فخمة من المفردات البيانية والصفات البلاغية، فمنحهم وسام شرف الانتماء للعروبة ليثملوا منتشين معنا بالرسالة الخالدة، دون أن ننظر بجديّة لفتح ملف أرضي يعالج سرطان الودمات ما قبل الوطنية - اثنية وطائفية - التي تخترق كيان الوطن والمجتمع، لننظر في شأن (١٠٠ أو ٢٠٠ أو ٣٠٠ ألف) كردي بلا جنسية، لا فرق من حيث الرقم لأن الله وحده هو الأعلم بالأعداد

لأنه في بلادنا لا يعرف حقيقة العدد والرقم إلا خالق الأعداد والأرقام.

يكفيهم أن منحهم شرف العروبة انتماء للبهاء اللغوي، ونحرمهم على الأرض من الحقوق الأولى للمواطنة، وهي امتلاك الجنسية.

هم يريدون المواطنة، ولهم عشرات السنين، وهم لا يتركون باباً إلا ويطلقونه من أجل مشكلة (البدون)، يرفعون العرائض، ويجرون الاتصالات مع الأحزاب والمتقنين، وصولاً إلى القيادة القطرية، ورئاسة الجمهورية، وهم لا يحصلون في المال إلا على شرف منحهم وساماً فخماً من أوسمة الاستحقاق السحري اللغوي البلاغي، وهو وسام الانتماء إلى العروبة، في حين أن مطالبهم أكثر تطامناً من هذا البذخ البلاغي إذ لا يبتغون أكثر من وثيقة الجنسية السورية موفرين علينا (عروبتنا) راضين بكرديتهم، فالمطلوب ليس أكثر من مجرد وثيقة ورقية مثلهم مثل مواطنيهم العرب - (الغلبة) - الذين لا يملكون من جنسيتهم ومواطنيتهم سوى الأوراق!

وأن يكون لهم مدارس خاصة يتعلمون بها لغتهم ويتعرفون على ثقافتهم أسوة بمواطنيهم السريان والأرمن، ... الخ.

ما عدا ذلك فنحن لا نسمع من أطباف الحركة الكردية في سورية أكثر من هذه المطالب، هذا إذا ضربنا صفحاً عن الأصوات الموتورة التي تأتينا من الخارج عبر مواقع الانترنت أو عبر بعض الفضائيات، فكل الأحزاب الكردية في سورية تجمع على هذه المطالب التي لا تتجاوز حقوق المواطنة السورية.

كان الأكراد يلجؤون إلى أشقائهم المثقفين العرب (كتابا ومفكرين وفنانين) ليضموا صوتهم معهم في سبيل مطالبهم العادلة، لكن المثقف العربي المبهم بإفلاس مشروعه القومي والمثخن الوجدان بجراحات الهزيمة، كان في طور مراجعة منظومته الفكرية القومية التي قادت إلى كل هذا الحطام، هذا المثقف العربي المطعون بشرفه القومي لم يكن في وضع ثقافي وعقلي - بعد أن ينس من طغاته قادة أحلامه القومية - ليصغي ويتفاعل مع الهموم القومية للآخر حتى ولو كان الشقيق الكردي في الوطن الواحد، فالوعي المثقل بالهزيمة أصبح مهجوساً بهم نهضوي تنويري حدائثي يتجاوز الخطاب القومي التقليدي (عربياً كان أم كردياً)، ففي حين راح ينكفيء الوعي القومي العربي باتجاه الكشف عن "ردائله القومية" على حد تعبير النهضوي المنسي عمر فاخوري وهو يمثل مواقف استاذة أناطول فرانس داعية الكشف عن الردائل القومية، كان الأكراد - على العكس - يستعيدون صيوات أشواقهم الحارة إلى امتلاك الأنا إيديولوجيا، ظانين أن العرب قد أنجزوا المرحلة التي يصبو الأكراد إليها، دون أن يتملوا عمق مأساة هذه الأمة (الفيل) المطاردة من قبل (الفأر) الإسرائيلي!

ولذلك فقد وجدت نخب التسلط الفئوي والفساد في هذا التوجه الاندماجي تعزيز لقوة الحركة الوطنية والديموقراطية السورية، وقد تمتثلت في فعاليات ونشاطات مشتركة أكثر ما عبر عنها حالة التضامن مع الناشطين الـ١٤، حيث كان الحضور الكردي لافتاً أمام المحكمة العسكرية في حلب.

ومن هنا فإن الرد الأحمق والطائش من قبل محافظ الحسكة بإطلاق الرصاص على مواطنيه تعبير مضمحل انتقامي ضد الحركة الديمقراطية السورية ذاتها بعربها وأكرادها، وما استمرارية الاعتقالات والتنكيل إلا تأكيد على رغبة السلطة باستغلال هذا الحدث حتى الحدود القصوى بإعادة البلاد إلى مملكة الخوف والصمت، من خلال إظهار القبضة الحديدية لإخراص الجميع، تماماً كما تم استغلال أحداث سنة الثمانين لهزيمة السياسة من المجتمع والمجتمع من السياسة باسم هزيمة الإسلاميين!

لقد قال أحد المتهمين الأمنيين الأشاوس لأحد المثقفين وهو يحقق معه، يهدده ويتوعده، بأن أيام العز قادمة وسنريكم!

ونتمنى أن لا يخطئ هؤلاء الحساب فيظنون ان أيام العز قد أتت، لأنها -ببساطة- لن تأتي يوماً في المستقبل قط، فأيام العز التي قد وجدت فردوسها المفقود في سرداق كواليس الحرب الباردة والتعيش على متناقضاتها انتهت إلى غير رجعة، ومسار العالم باتجاه احترام الحريات وحقوق الإنسان لن يقرره نجاح بوش أو سقوطه المراهن عليه -عربياً- لكسب الوقت، إذ أن روح العصر لم يعد يتقبل صفقات مع وكلاء دكتاتوريين لا يفهمون معنى للسيادة الوطنية سوى معنى إطلاق أيديهم برقاب شعوبهم وثروات بلادهم، فحتى الوكلاء الذين يشتركون كرسى حكمهم من النظام العالمي الجديد كالفدافي، لن يتاح لهم ان يستعيدوا أيام العز، بل سيكونون دكتاتوريين صغار صاغرين بلا مخالب ولا أنياب بما فيها على شعوبهم.

نقول: تحاول بعض الاطراف المتنفذة أن تدفع بموضوعة قمع الأكراد حتى نهاياتها رغبة في استعادة أيام العز، أيام ممالك الصمت لإخراص الجميع، وقد تكون قد نجحت في إشاعة هذه المناخات، وقد تكون نجحت في تأليب بعض الأوساط الشعبية العربية نحو مواطنيهم الأكراد، محولة شعورها بالإحباط والسلبية تجاه الجبروت العسكري الأمريكي، إلى شعور تعويضي يستبدل استشعار العجز والهزيمة، باستشعار القوة والغطرسة نحو أبناء بلادهم الأكراد الطيبين، لتتحول النقمة من الآخر-الخارجي- المتغطرس إلى الجزء الضعيف من(الأنا الوطني) لتحميلها كل الشرور التي أدت إلى واقع الهزيمة الذي يصنعه النظام العربي القائم بكل جدارة، فالأوطان التي تعيش تحت نير الاستبداد تفقد

لكن مع ذلك فإن الأكراد شأنهم شأن العرب في بروز ذلك الميل منذ عقدين إلى الانتقال من المطلق إلى النسبي، أي من الطوبى القومي إلى الممكن الوطني، دون التخلي بالضرورة عن القومية كحل مشروع.

هذه الفيقوقة للوطنية السورية الجديدة هي التي تفسر اضمحلال الخطاب الشعبي (القوموي العربي) في مصفوفة خطابات الحركة الديمقراطية المعارضة في سورية، التي- أي سورية - كانت تحضر بالوجدان والوعي السوري بوصفها كيانا إقليمياً مؤقناً عابراً باتجاه دولة الوحدة العربية، دولة الوطن/ الأمة العربية!

هذه الأدلوجة الطوباوية المشدودة النظر إلى مستقبل حلمي، كان يمارس تحت غلافها الطيفي أشد أنواع الخراب الإداري والقانوني والحقوقى والتشريعي والتعليمي والفني والأخلاقي على المستوى الوطني، فتطامنت الأحلام القومية الكبرى، إلى مستوى إنقاذ الأوطان من التفتت الداخلي الذي يهيئه الطغيان الداخلي للاستعمار الخارجي.

كان الأكراد، وتحت ضغط ظروف مماثلة ومتشابهة في سورية على الأقل، يميلون باتجاه التجذر الوطني السوري، عبر الاستقلال عن المرجعيات الكردية الخارجية، خاصة البرزانية.

والتأكيد على هوية المواطنة السورية بوصفها انتماء سوريا نهائياً، وعلى هذا وجدت أن مستقبل مواطنيتها هذه رهن بمستقبل الحركة الوطنية الديمقراطية السورية كمشروع استراتيجي، لا يقبل المساومات المؤسسة على إستراتيجية فئوية وطائفية تستقوي بتحالفات أقلوية على مجتمعها ووطنها، بعد أن أظهرت الأحداث الأخيرة أن هكذا تحالفات -عبر وطنية- لا يمكن إلا أن تكون هشّة وفخارية ومؤقتة، لأن ما يتأسس على ما بعد الوطن، لا يمكن إلا وأن تأتي نتائجه على حساب الوطن بغض النظر عن النوايا!

فالوعي الوطني المدني الديمقراطي الكردي راح يتمس خياراته الوطنية الاستراتيجية عبر الاندماج المواطنوي، لا التحالفات الأقلوية، التي أرادت بعض النخب الفئوية المتسلطة مع بعض النخب الكردية التقليدية، لبيدوا الأكراد- ولفترة طويلة- وكانهم حلفاء لبعض المتنفذين من طعم الفساد في عيون عرب "الجزيرة السورية" الذين كانت تلاحقهم لعنة التعاطف والتهام بالولاء لصدام حسين ...

هذا النزوع للاندماج المواطنوي عبر الانخراط في الحركة الديمقراطية، كان يعبر عنه بالصوت الكردي القائل: إن مصير اعتقال عارف دليّة ومجموع ناشطي ربيع دمشق أهم بالنسبة لنا كمواطنين سوريين أكراد من مصير اعتقال أوجلان ذاته.

توازنها السياسي وتنساق بشكل غريب وراء نزعاتها القومية العروبية المتخلفة وكرد فعل انفعالي ساذج وفج أراد بعض أوساطها الأكثر شوفينية وحقداً على الكرد إثارة المتاعب والمشاكل في المناطق الكردية لقمع الطموح والشعور القومي لديهم وذلك عبر زج فئة تدين بالولاء للنظام الصدامي المقبور في معارك وصراعات شوفينية ضد الكرد في سياق نسجها لخيوط فتنة يكون العرب والكرد طرفين أساسيين فيها لإجهاض المساعي الكردية نحو المزيد من الانفتاح والتفاعل الإيجابي مع الوسط العربي بفعالياته السياسية والثقافية والاجتماعية، هذه المساعي التي نتج عنها حراك وطني ديموقراطي شكل شعوراً بعدم الارتياح والامتناع لدى السلطة الحاكمة وخطراً مستقبلياً يشكل تهديداً مباشراً لتلك الأوساط الشوفينية الحاكمة أينما كانت مواقعها.

فكانت أحداث ١٢-١٣ آذار/ في مدينة القامشلي والمناطق الكردية الأخرى نتيجة ورد فعل طبيعي في نفس الوقت على تلك الذهنية الشوفينية المتخلفة في التعامل مع أبناء ثاني قومية في البلاء يدينون بالولاء للوطن السوري أولاً وأخيراً.

أما بالنسبة للحركة السياسية الكردية وقياداتها التي فرض عليها الحدث بتداعياته فرضاً حيث لم يكن خياراً كردياً بحسب تعبير أحد مسؤولي الحركة ولذلك وجدت الحركة نفسها مجبرة في التعامل مع الحدث من موقع المسؤولية التاريخية والدور الوطني المنوط بها كممثل شرعي للكرد وأدت مهامها وواجباتها بمسؤولية عالية تجسدت في الموقف النظري السياسي والممارسة العملية الموحدة والمسؤولة وتحت تسمية مجموع الأحزاب الكردية وعملت معاً وبجدية من أجل احتواء ما رافق الحدث من تداعيات أراد البعض من ذوي العقول الشوفينية داخل السلطة وخارجها استغلالها لأغراض وغايات لا تخدم سوى نزعاتها الضارة حتماً بالوحدة الوطنية والإساءة إلى أبناء شعبنا الكردي الذين ناضلوا دوماً من أجل تعزيز هذه الوحدة وترسيخها واقعاً عملياً من خلال انتهاج سياسة موضوعية وعقلانية باعتماد أسلوب النضال السياسي السلمي والديمقراطي ونبذ كافة أساليب العنف.

أما السلطة الحاكمة ومنذ اللحظة الأولى تعاملت مع الحدث من موقع شوفيني واستعلائي عكست حقيقتها المتخلفة ولم تسعى جدياً من أجل تطويقه في الوقت الذي كان بالإمكان احتوائه وتطويقه بسهولة بل دفعت بالأمور نحو التأزم والتعقيد وذلك من خلال الدور الذي قامت به السلطات المحلية بتأجيج نار الفتنة عبر تعليمات المحافظ سليم كيول الإرهابية، الذي أراد توسيع دائرة الفتنة لتصبح صراعاً عربياً - كردياً عندما تضامن بشكل سافر مع يتامى صدام حسين المخلوع الذين كانوا الطرف الأساس في الفتنة

معنى وطنيتها - لأن لا وطن حيث لا قانون - فلا يبقى من معنى الوطنية سوى معنى احتقار الأمم الأخرى حسب توصيف سان جوست ...

إذا صح ان نعتبر انتصار سلطة -أية سلطة - على شعبها انتصاراً، لكنه لا يمكن أن يكون هذا الانتصار - وبكل المقاييس - سوى هزيمة للوطن، لأنه ولأول مرة في سورية بدأت ترسم ظلالاً شروخ وانكسارات واحتمالات انفجارات فتوية أخرى، كانت كلها تمور تحت السطح.

إن هذه الجيوب الانتهازية والعقد السرطانية (الفئوية: الإثنية والطائفية) التي تنتشر في خلايا الجسد الوطني، هي التي تؤهل الداخل بوصفه مريضاً يعسر علاجه إلا في المشافي (الأجنبية) لاخترق الخارج، لأن الخارج لا يخترق الداخل إلا عندما يكون الداخل مخترقاً بالأصل ، هكذا تمكن الأمريكان من اختراق شرف وكرامة بغداد المخترقة سلفاً بالطغيان

إن مساعدتنا للأخوة الأكراد الوطنيين الديموقراطيين العقلانيين المعتدلين في ضبط الانتداعات الغريزية لقطاعات واسعة في أوساط شعبنا الكردي السوري، تكمن في رفع أصواتنا المتضامنة مع حقوقهم الثقافية والمواطنة المشروعة، والتنديد بكل أشكال العنف وأساليب القمع التي يمارسها السفهاء منا ، متوجهين بتعازينا القلبية إلى أسر كل الذين سقطوا ضحايا العنف، مطالبين بحاسبة كل أولئك الذين ساهموا في إشعال هذه الفتنة من كل الأطراف وأولهم أولئك الذين استهانوا بدماء أبناء وطنهم ، لكن أن تتم المحاسبة للجميع ليس بأساليب الترويع البائدة عبر المداهمات والاعتقالات ، بل بأساليب مدنية حقوقية قضائية تحترم حقوق الإنسان وكرامة المواطن .

• نقلاً عن موقع الرأي - ١٨/٤/٢٠٠٤

الكرد ضحايا للحدق الشوفيني

• بقلم : ميثان هوري
هزيمة نظام البعث الديكتاتوري والدموي في بغداد في ٩/٤/٢٠٠٣ الشقيق التسوأم للسلطة البعثية الشوفينية في دمشق خلقت لديها حالة انفعالية واضطراب عام من النوع الهستيرى وبالتالي حدوث ارتباك وخلل في الجسم الرئيسي لها وخاصة بعد اتفاق مجلس الحكم الانتقالي على قانون إدارة الدولة المؤقت الذي نص على الفدرالية القومية والجغرافية نظاماً أساسياً للعراق والمثال القابل للتطبيق والنموذج الأمثل رهنأ لحل القضايا القومية في الدول التي تضم قوميات متعددة، الأمر الذي جعل السلطة الحاكمة في دمشق صاحبة مقولة "الفيدرالية خط أحمر" تفقد

عوائق المصالحة الوطنية في سورية

• بقلم: نصر سعيد - اللاذقية - أواخر آذار
إن قوة الوطن بأبنائه، وقوة هؤلاء الأبناء بحريتهم، فالحرية شرط المسؤولية والاندفاع لاستنهاض طاقات الناس لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية على حد سواء. من هنا تصبح الدعوة للمصالحة الوطنية ضرورة لا بد منها وهذا ما نلمسه عند أغلب القوى السياسية المهمشة في سورية وعند بعض البعثيين الذين لم يخرطوا في الفساد، لكن إن من يعيق هذه الدعوة الصادقة لترميم البيت الداخلي والعودة إلى الحالة الطبيعية للمجتمع هو الحرس القديم ومن ينظر له في ساحتنا السورية والعربية، فهي هو السيد فاروق الشرع وزير خارجيتنا ورئيس دبلوماسيتنا يقول: ((أن المعارضة لا تستطيع إدارة مدرسة)) هل نهننه على هذا التصريح الذي يضع مناخ الثقة والمصالحة الوطنية أم نخالفه الرأي ونتساءل بعمق هل هذا التصريح يعدّ مؤشراً إيجابياً يستقوى به على ضعف المعارضة؟ أم أنه مؤشر سلبي جداً على فظاعة الاستبداد الذي أضعف هذه المعارضة؟ أرجو من السيد فاروق الشرع أن يتأكد من سجلاتنا في مديريات التربية كيف كنا مخلصين في عملنا وندير بشكل جيد ما كنا على رأسه هذا أولاً. وثانياً إنني أعتقد أن هذا التهميش يتعارض مع الدعوة للمصالحة ومع ألف بلاء طبيعة المجتمعات والدول والحياة السياسية التي تقر بشكل موضوعي بوجود الألوان والأطياف السياسية المتنوعة والمتنافسة والمتصارعة والمتسابقة في تحمل المسؤولية الوطنية، لأن هذا هو الوضع الطبيعي فهل نحن الإستثناء ليصرح وزير خارجيتنا بذلك؟ أو كما يتهم وزير إعلامنا السابق عدنان عمران ((دعاة المجتمع المدني)) بأنهم عملاء سفارات... الخ أو كما يتحفن المثقف المحبوب جداً حسن م يوسف، والذي أبهرنا وهو يكتب عن زيارته لأمريكا يوماً! حيث يعتبر أنه يحب وطنه، ولذلك لا يوقع على عريضة رفع حالة الطوارئ، وكأن من وقع عليها يكره وطنه ولا مجال للخروج من هذه الثنائية، أليس هذا المنطق دعوة للتخوين والملاحقة...!؟

صدقنا يا حسن م يوسف أنه لولا حبنا الفعلي للوطن لما وقعنا على هذا المطلب الوطني...

إنني أدعو كل شريف بما فيهم كل بعثي لم يخرط في الفساد أن يشاركنا الحوار فيما إذا كان هذا الذي يقال يخدم الاندماج الوطني الحقيقي، وهل هم أوصياء على الوطن ومستقبله أم إنهم يشرعون للتهميش والإقصاء دفاعاً عما هو قائم منذ أربعين عاماً ونحن نعيش حالة غير طبيعية في كل المعايير بدأت بانقلاب على الحياة السياسية وصادرتها فنة بدأت سياسية ثم تحولت إلى عسكرية أمنية نصبت نفسها فوق الشعب والوطن تكفر من يخرج عن الطاعة وتخون من لا يؤيد ممارساتها وتقصيراتها في استنهاض الاقتصاد الوطني بحجة الضغوط الخارجية، اعتمدت باستمرارها على مؤسسات كانت للدولة ثم حولتها إلى مؤسسات أمنية تهدف إلى رصد المجتمع والتحكم بحركته ومساره وقمع أي اجتهاد يساهم في حل مشاكل البلاد. فساد الفساد والاستبداد وأخذ يفعل فعله في الناس فغرس في كل إنسان شرطياً داخلياً يرشده على الخطوط الحمر وغدا شعار ((لا رقابة على الفكر إلا رقابة الضمير)) إلى شعار لا رقابة على الفكر إلا رقابة الشرطي الداخلي ابن الخوف والاستبداد البار فانهب واسرق وشاهد واصمت ولا تتدخل في الحياة السياسية.

فهل أن الأوان أن نتقدم خطوة أولى على صعيد الحياة السياسية وننهى منطق الإقصاء والاعتقالات بسبب الرأي والاختلاف والاجتهاد؟!
إن الوطن واسع قادر على احتضان كل أبنائه والمصالحة الوطنية مهمة أولى على طريق بناء سورية الحديثة.

والأداة الأهم التي استخدمت من قبل الأوساط الشوفينية الحاكمة الذين أرادوا بدورهم صب نار حقدهم الدفين ضد جماهير مدينة القامشلي (المدينة الكردية بامتياز) وحصل ما حصل نتيجة همجية ووحشية بوليس السلطة وأجهزتها القمعية واستخدامها للرصاص الحي وهي مازالت مستمرة في تعاملها للاحضاري الذي أصبح واقعا يعاني منه أبناء شعبنا الكردي في سائر مناطق سكناه حيث المداهمات المستمرة والاعتقالات العشوائية وانتشار الدوريات الأمنية وقوات الجيش على مداخل المدن الكردية التي تقيد حركة المواطنين عبر الممارسات الاستفزازية للانسانية والتي تحط من كرامة المواطن إلى جانب عمليات التعذيب النفسي والجسدي بحق المعتقلين والتي فاقت كل التصورات واستشهد البعض منهم جراء ذلك التعذيب الوحشي والهمجي وما زال مصير عدد كبير من الشبان الكرد مجهولاً وهذا ما يؤكد تمسك السلطة بالحل الأمني (القمعي) من جهة وعدم إيلاء الاهتمام لمستلزمات ومقومات ترسيخ الوحدة الوطنية من جهة أخرى.

وبناءً عليه يتطلب من قيادات فصائل الحركة السياسية الكردية تشكيل لجان ميدانية مشتركة لمتابعة تداعيات الحدث ومستجداته وترك التناقضات الثانوية جانبا وهذا ما لمسناه على أرض الواقع الأمل كبير أن تستمر قياداتنا الكردية في أدائها المميز الذي حاز على رضا واستحسان الجماهير الكردية .